التي مارستها الولايات المتحدة على الاتحاد السوفييتي هو حاجته الماسة للاموال من اجل تطوير اقتصاده وتحسينه وقد فرضت اميركا بسبب ذلك الاتفاقية التجارية التي أرادت اذلاله بها واستغلال حاجته لاقصى حد ، وكان من مظاهر ذلك انها فرضت مسألة الهجرة اليهودية والسماح بخروج اليهود من الاتحاد السوفييتي ، وقد اضطرت موسكو في كانون الاول الماضي الى الغاء هذه الاتفاقية ... والسؤال هو : ألا نستطيع أن نستفيد من هذه الاموال وبشكل أفضل كثيرا حين نكون في خدمة تعزيز العلاقات مع الدول الاشتراكية خاصة وان هناك حيرة في كيفية توظيفها واستثمارها؟ وباختصار لدي سؤالان : المقاطعة والتوعية الشعبية اولا ومجال جديد أكثر فائدة لتوظيف الاموال العربية الفائضة ؟

د. يوسف صايغ : عندي بعض التعليقات واريد أن أبدأ بآخر نقطة أثارها الاخ هاني .. معه حق ان عملية المقاطعة اتسعت وصارت اوسع من اجهزة المقاطعة ومن اغراض المقاطعة الرئيسية بحيث نسينا الاغراض الاصلية الصغيرة التي هي مقاطعة السلع الامريكية وما الى ذلك ... المقاطعة الجماهيرية للسلع التي تنتجها البلاد المعادية لنا لم تنسها جماهيرنا فقط بل نسيت رسميا . فالمعاملات التجارية مع امريكا والتجارة الخارجية بين الولايات المتحدة والبلدان العربية تضاعفت في ١٩٧٤ في حين انه كان من المفروض ان نجد صيغا بديلة في التعامل مع بلدان اخرى فاننا نجد ان هذه الاشياء من النقاط السوداء في تقييم الوضع . ثانيا صحيح اننا نشتري اسهما من شركات متعددة لكن نحن لا نمارس الصلاحيات التي تعطيها لنا حقوق المشاركة . مثلا اذا كان لنا ١٠ ٪ من اسهم شركة امريكية ، او اية شركة فهل نجد اعضاء من العرب في مجلس الادارة حتى يستطيعوا التأثير في سياستها ؟ وأين هي دلالة تملك العرب لخمسة بالمائة او عشرة بالمائة ؟ اننا ان لم نرسم سياسة عامة توجه النشاطات في شراء هذه الشركات والمنشآت فستبقى الامور قاصرة على أخذ الارباح في آخر السنة دون ان نؤثر على سياسة هذه المؤسسات وملاحظة ثالثة يجب ان لا ننسى من أجل المزيد من استخدام سلاح الاقتصاد في خدمة قضايانا القومية اولوياتنا في استخدامنا لمواردنا

لقد أشرت الى ذلك ولكن هذا لا يكفي اذ يجب التركيز على ذلك .. ان التركيز الاول يجب ان يكون على التنمية العربية واستثمار أموالنا داخل البلدان العربية كما يجب ان يوجه قسم من أموالنا صوب التعاون مع كتلة البلدان الاشتراكية كما قال الاخ هاني وانا بالذات قدمت مذكرة خطية لاحدى البلدان النفطية العربية منذ اشهر طويلة حين كان الاتحاد السوفييتي يفتش على ثلاثة مليارات دولار واضطر قبول بعض الشروط القاسية الامريكية السياسية من أجل ان يحصل عليها فما الذي كان يمنع الدول العربية ان تقدم له هذه الفلوس كيلا يظل الاتحاد السوفييتي الى حد بعيد مرتهنا سياسيا ... ويجب ان نتذكر هنا ان الاتحاد السوفييتي لم ينكث ابدا في الوفاء بأي التزام مالي منذ أن قام الاتحاد السوفييتي الى الان والمعروف ان هذا البلد لم يسجل عليه اي تهرب من مسؤولية التزم بها ... وبالنسبة للاستثمارات أحب أن أقول انه ستمر فترة في المدى القصير او المتوسط نكون خلالها غير قادرين على استيعاب كل الاموال العربية التي تردنا من خلال تصدير النفط ... وهنا يواجهنا سؤال هام وهو أليس من الخطأ ان نأخذ الانتاج النفطي والموارد المالية كمعطيات تنجم عن حاجة السوق وطلبه ثم نفتش بعد ذلك كيف يجب ان نوظف هذه الاموال ؟ لتعود هذه الاموال الى البلاد الغربية وهو ليس الخيار الاصوب ؟.. أليس المفروض ان نبحث وندرس ما هي حاجاتنا المجتمعية والقومية وحاجات بلدان العالم الثالث ثم ننتج بعد ذلك الحجم المناسب من النفط الذي يوفر لنا المورد المالي اللازم لهذه الحاجات ؟ بكلمة اخرى اقول ان هذه وجهة نظر طرحتها في مجلة « قضايا عربية » عدد نيسان ١٩٧٥ ورفعتها ايضا لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط كوجهة نظر مهمة لاننا نتحول اليوم الى رهائن لاموالنا وأخشى انه بعد ان نجحنا في لوي ذراع الغرب بسبب النفط في ٧٣ ــ ١٩٧٤ عاد الغرب الان لوضع يستطيع فيه ان يلوي ذراعنا بالتهديد بتجميد أموالنا الموجودة عنده ... وبهذا نصبح اقل قدرة على استخدام أموالنا كسلاح ضغط سياسي ومن هنا تأتي ضرورة اعادة النظر في كل السياسة النقدية على مستوى عال جدا يتخطى المقاطعة بأجهزتها الحالية ... فيكون هناك مثلا مختص بافريقيا ليتابع